

منظمة الصحة العالمية

(مسودة) ج ٤٨/٥٤
١٨ أيار/مايو ٢٠٠١
(Draft) A54/48

جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون

التقرير الثالث للجنة "أ"

(مسودة)

عقدت اللجنة "أ" جلستها الرابعة والخامسة في ١٧ أيار/مايو برئاسة الأستاذ س. ك. أونجيري (كينيا). ثم تولى الدكتور كاليب أوتو (بالاو) الرئاسة بالنيابة أثناء انعقاد الجلسة الخامسة. وعقدت الجلسة السادسة والسابعة في ١٨ أيار/مايو برئاسة الأستاذ س. ك. أونجيري (كينيا) والدكتور محمود فكري (الإمارات العربية المتحدة) بصفته رئيساً بالنيابة.

وتقرر بأن توصي جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون باعتماد القرارات المرفقة المتعلقة بالبنود التالية من جدول الأعمال:

١٣- المسائل التقنية والصحية

١٣-٦ الايدز والعدوى بفيروسه

قرار واحد بعنوان

- تكثيف جهود التصدي لالايدز والعدوى بفيروسه

١٣-٨ الاستراتيجية الدوائية المنقحة

قرار واحد بعنوان

- الاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية

البند ١٣-٦ من جدول الأعمال

تكثيف جهود التصدي للايدز والعدوى بفيروسه

جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون،

بعد أن نظرت في التقرير الخاص بالايديز والعدوى بفيروسه؛^١

وإذ تعترف بأن الايدز يشكل أزمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل تهدد التنمية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي ومتوسط العمر المأمول وبتقل كاهل كثير من البلدان والمناطق بأعباء جسيمة؛

وإذ تذكر بأن دستور منظمة الصحة العالمية ينص على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، وإذ تضع في اعتبارها أن الأعمال التدريجي لتلك الحق في سياق الايدز والعدوى بفيروسه ينبغي أن ينطوي على الحصول على أساس غير تمييزي، على خدمات المرافق الصحية والوقاية والرعاية والعلاج والدعم؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الوصم والسكوت والتمييز والانكار أمور تؤدي الى تفاقم تأثير هذه الجائحة؛

وإذ تسلّم بأنه يتعين أن تواصل جميع البلدان التشديد على الوقاية الواسعة والفعالة، بما في ذلك التثقيف والتغذية والإعلام والخدمات، بالإضافة الى إتاحة فرص الحصول على اللقاحات والأعمدة الوقائية ومبيدات الجراثيم والأدوية من ضمن منتجات أخرى؛

وإذ تعترف بأن الوقاية والرعاية ترتبطان ارتباطاً لا انفصام له وبأن فعاليتهما تزداد عند تطبيقهما معاً؛

وإذ تضع في اعتبارها أن الايدز والعدوى بفيروسه يؤثران على النساء والأطفال تأثيراً بالغاً بشكل خاص؛

وإذ تعترف بوجود الأدوية الزهيدة التكلفة والفعالة الخاصة بالوقاية من حالات العدوى الانتهازية ومعالجتها وبأن الحاجة ماسة إليها وبأنه يمكن توفيرها على وجه السرعة؛

وإذ تسلّم بأن الافتقار الى المستحضرات الصيدلانية الميسورة التكلفة وهياكل الامدادات والنظم الصحية المجدية لا يزال يعوق جهود التصدي بفعالية للايدز والعدوى بفيروسه في كثير من البلدان ولاسيما بالنسبة الى أفقر الناس؛

^١ الوثيقة ج ٤٨/٥٤.

وإذ تعترف بأن العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية أدى، حيثما توافر، إلى خفض معدلات الوفيات وإطالة حياة المرضى مع تمتعهم بالعافية وبأن التخفيضات التي أجريت مؤخرا على الأسعار تتيح فرصة جديدة لتوسيع نطاق هذه المنافع لصالح من لن يتمكنوا، لولا ذلك، من تحمل تكاليف ذلك؛

وإذ تحيط علما بالدور الحاسم الذي يتعين على الخدمات والنظم الصحية الاضطلاع به في تنفيذ وتكثيف جهود التصدي الفعالة، وبأن النظم الصحية في كثير من البلدان النامية مثقلة فعلا بعبء الأمراض الحالي وخصوصا التأثير المضاف إلى هذا العبء نتيجة الإيدز والعدوى بفيروسه؛

وإذ تعترف بأن تنفيذ نهج شامل متعدد القطاعات إزاء محاربة الإيدز والعدوى بفيروسه والسل والأمراض المعدية الأخرى يتطلب موارد بشرية ومالية كافية على المستويين الوطني والدولي؛

وإذ تضع في حساباتها ضرورة تنفيذ تدابير تنمى إجراءات الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ورعاية المصابين بهما والتوعية في هذا المجال ضمن برامج المساعدة الانسانية لضمان توفير الحماية والعلاج، على نحو ملائم، من فيروس العوز المناعي البشري وحالات العدوى المرتبطة به للفئات السكانية المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والبشرية من لاجئين ومهجرين ولاسيما النساء والأطفال منهم؛

وإذ تنكر بالجهود الرامية إلى إتاحة الأدوية لمن يحتاجون إليها بأسعار مخفضة؛

وإذ ترحب بالعمل الجاري لإنشاء صندوق عالمي بشأن الإيدز والصحة؛

وإذ تضع في اعتبارها أن شتى المبادرات الإقليمية بما فيها إعلان أوجا بشأن الإيدز والعدوى بفيروسه والسل وسائر الأمراض المعدية ذات الصلة، الصادر عن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، تعترف بوجود التصدي لهذه الأوبئة وذلك كجزء لا يتجزأ من برنامج عمل تعزيز التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وإعلان مدينة كوبيك الصادر عن رؤساء دول وحكومات الأمريكتين الذي يشدد على أن التمتع بالصحة الجيدة والعدالة في فرص الحصول على العناية الطبية والخدمات الصحية والأدوية الميسورة التكلفة أمور بالغة الأهمية لنماء البشر وتحقيق الغايات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ تحيط علما بالقرارين ٣٣/٢٠٠١ و ٥١/٢٠٠١ اللذين اعتمدهما اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين؛

وإذ تعترف بدور برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز في قيادة جهود التصدي العالمية لمحاربة الإيدز والعدوى بفيروسه وبدعمه للبرامج الوطنية لمكافحة الإيدز، وبقيادة الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد، وخاصة في إطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالإيدز والعدوى بفيروسه (حزيران/يونيو ٢٠٠١)؛

وإذ تعترف أيضا بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في مجال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض ورعاية المرضى ومعالجتهم وتنظيم الخدمات ونشر المعلومات اللازمة لدعم صياغة السياسات الصحية وتحسين سبل الحصول على الأدوية والتجهيزات بتكلفة ميسورة،

١- بحث الدول الأعضاء على ما يلي:

- (١) ضمان كون الايدز والعدوى بفيروسه من أعلى الأولويات في برنامج العمل الخاص بالصحة والتنمية وتخصيص موارد كافية للتصدي للايدز والعدوى بفيروسه؛
- (٢) اتخاذ تدابير فعالة، في اطار بيئة داعمة، لضمان معرفة الناس في كل مكان، ولاسيما الشباب منهم، كيفية تجنب العدوى، وتيسير حصولهم على الخدمات وتوصلهم الى أساليب الوقاية التي ينبغي أن تشكل دعامة البرامج؛
- (٣) تكثيف جهودها فيما يتعلق بالتصدي للايدز والعدوى بفيروسه مع التشديد، بوجه خاص، على اقامة شراكات بين شتى القطاعات، وتدعيم نظم الرعاية الصحية وبرامج التغذية وبرامج التنقيف والاعلام، وتنمية جهود التدخلات بتوفير الوقاية والعلاج والرعاية مع اشراك المرضى الذين يتعايشون مع الايدز والعدوى بفيروسه في تلك الجهود؛
- (٤) الاعتراف بالحاجة الى استجابة مجتمعية لتقليص ما يرتبط بالايدز والعدوى بفيروسه من وصم وتمييز والعمل على تلبية تلك الحاجة؛
- (٥) بذل ما في الوسع لتوفير أعلى مستويات علاج الايدز والعدوى بفيروسه، على نحو تدريجي وبطريقة مستدامة، بما في ذلك توقي وعلاج حالات العدوى الانتهازية، والاستخدام الفعال للعلاج بمضادات الفيروسات القهقرية الخاضع لضبط الجودة على نحو دقيق ومراقب، بغية تحسين التقيد بالعلاج والفعالية، وتقليل احتمالات خطر حدوث مقاومة للأدوية؛
- (٦) السعي الى اشراك الأشخاص الذين يتعايشون مع الايدز والعدوى بفيروسه في صياغة السياسات الوطنية الخاصة بالايدز والعدوى بفيروسه؛
- (٧) القيام، وازعة في اعتبارها الاختلافات في نظم الرعاية الصحية بوضع طرائق رعاية ملائمة، مثل خدمات العيادات الخارجية والرعاية المنزلية والرعاية النهارية في اطار سلسلة متصلة الحلقات من الرعاية الحقة، بحيث تضمن استدامة أعمال التشخيص والاختيار والرعاية والعلاج والدعم وارتفاع جودتها؛
- (٨) دعم وتشجيع وتقديم الحوافز من أجل زيادة الاستثمارات الموظفة في البحوث المتعلقة بالايدز والعدوى بفيروسه بما في ذلك الاستثمارات في البحوث الاجتماعية والسلوكية وفي وضع نهج وتكنولوجيات وقائية وعلاجية جديدة بما فيها، على وجه الخصوص، اللقاحات المضادة للايدز والعدوى بفيروسه ومضادات الجراثيم؛
- (٩) بذل ما في الوسع لتوفير ما يلزم من دعم مالي وتعاون تقني لتمكين الدول الأعضاء من توسيع قدرتها على التصدي للجائحة؛
- (١٠) من أجل زيادة فرص الحصول على الأدوية، والتعاون على نحو بناء لتعزيز السياسات والممارسات الدوائية، بما فيها السياسات والممارسات المنطبقة على الأدوية النوعية وأنظمة الملكية

الفكرية، ومن أجل مواصلة تعزيز الابتكار وتطوير الصناعات المحلية بما يتفق مع أحكام القانون الدولي؛

(١١) دعم انشاء صندوق عالمي بشأن الايدز والعدوى بفيروسه والصحة؛

٢- بحث المديرية العامة على ما يلي:

(١) تزويد الدول الأعضاء وسائر الشركاء في المجالين الصحي والائتماني بتوجيهات تقييسية رفيعة الجودة وذات علاقة بالصحة وبالدعم التقني المستدام الشامل لتمكين البلدان من تكثيف جهودها الوطنية الرامية الى التصدي للايدز والعدوى بفيروسه وفقا لظروفها وأولوياتها الخاصة؛

(٢) المساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للوقاية والرعاية؛

(٣) القيام، على نحو عاجل، بزيادة الدعم المقدم لتنمية ما يلزم من قدرات وهيكل النظم الصحية، وتوفير التوجيهات التقييسية والتعاون التقني بغية تعزيز الادارة السريرية الوقائية والرعاية التمريضية واسداء المشورة والدعم الاجتماعي والنفسي لمن يتعايشون مع فيروس العوز المناعي البشري؛

(٤) تعزيز البحوث بما فيها اجراء التجارب السريرية المضبوطة المستوفية للمبادئ الأخلاقية، بشأن لقاحات الفيروس ومضادات الجراثيم والعلاجات الجديدة بمضادات الفيروسات القهقرية وبشأن التجهيزات الضرورية مثل مستلزمات الاختبارات؛

(٥) توجيه ودعم بناء القدرات الوطنية على ترصد التفاعلات الدوائية الضارة ونشوء المقاومة فيما يتعلق بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية؛

(٦) مواصلة التعاون الوثيق مع الأسرة الدولية والقطاع الخاص بهدف تحسين توافر الأدوية الأساسية المضادة للايدز والعدوى بفيروسه، بما في ذلك العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية؛

(٧) الاضطلاع بدور نشط، مع الأطراف الفاعلة الدولية، في استحداث وانشاء صندوق عالمي بشأن الايدز والعدوى بفيروسه والصحة، وذلك بوسائل منها تعزيز الآليات الخاصة بايجاد هيكل لتصرف الأمور يتسم بالشفافية وتشارك فيه كل الأطراف المعنية، بما في ذلك تمثيل المجتمع المدني.

البند ١٣-٨ من جدول الأعمال

الاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون،

اذ تشير الى القرارات ج ص ع ٢٧-٣٩ وج ص ع ١٦-٤١ وج ص ع ٢٠-٤٣ وج ص ع ٢٧-٤٥ وج ص ع ١٢-٤٧ وج ص ع ١٦-٤٧ وج ص ع ١٧-٤٧ وج ص ع ١٤-٤٩ وج ص ع ١٩-٥٢؛

وبعد أن نظرت في التقرير الخاص بالاستراتيجية الدوائية المنقحة،^١ واذ تضع في اعتبارها التقرير السابق عن الموضوع نفسه،^٢ وهما يسلطان الضوء على التحديات ذات الصلة باتفاقات التجارة الدولية، وفرص الحصول على الأدوية الأساسية، وجودة الأدوية، واستعمال الأدوية على نحو رشيد، الى جانب الحاجة الملحة الى تحسين سبل الحصول على الأدوية الخاصة بعلاج المشاكل الصحية ذات الأولوية، مثل الملاريا وأمراض الطفولة والايديز والعدوى بفيروسه والسل، ضمن أمراض أخرى؛

واذ تعترف بالأغراض الرئيسية الأربعة الواردة في الاستراتيجية الدوائية للمنظمة ألا وهي صياغة وتنفيذ السياسة العامة، وضمان يُسر الحصول على الأدوية، وتأمين الجودة والمأمونية والنجاعة، وتشجيع استخدام الأدوية على نحو رشيد؛

واذ تضع في اعتبارها أن المشاكل الصحية الأتفة الذكر حادة بشكل خاص بين الفقراء والمجموعات السكانية المستضعفة وتوقع الفقراء وهذه المجموعات السكانية في برائن الفقر وتكبح الى حد بعيد نمو الاقتصادات الوطنية والدولية، مما يلحق الضرر بالبشرية جمعاء؛

واذ تذكر بأن دستور منظمة الصحة العالمية ينص على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل انسان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، واذ تعتبر أن الأعمال التدريجي لهذا الحق ينطوي على الحصول، على أساس غير تمييزي، على خدمات التسهيلات الصحية والرعاية والعلاج والدعم في سياق تيسير الحصول على الأدوية؛

واذ تضع في اعتبارها الاطار العالمي لمنظمة الصحة العالمية بخصوص زيادة تيسير الحصول على الأدوية الأساسية، ومكوناته الأربعة: اختيار الأدوية واستعمالها على نحو رشيد، ونظم الرعاية الصحية والامداد التي يمكن الركون اليها، والتمويل المستدام، والأسعار التي يمكن تحملها؛

واذ تضع في الحسبان أن يُسر الحصول على الأدوية هو مسألة حساسة للأسعار على نحو خاص حيث يتعين على معظم الناس في البلدان النامية أن يسددوا شخصيا نفقات الرعاية الصحية وأن من

١ الوثيقة ج ١٧/٥٤.

٢ الوثيقة ج ١٠/٥٣.

الضروري تأمين التزام الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بغية تحقيق حصول الناس جميعا على الأدوية بيسر؛^١

وإذ تأخذ في اعتبارها الحاجة الملحة الى تنفيذ الاستراتيجية الدوائية للمنظمة من أجل التحقيق الكامل للفوائد الصحية الضخمة التي يمكن أن تعود بها الأدوية الأساسية على ثلث البشرية الذي يفتقر إليها الآن؛

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة رفع المستويات الحالية للمساعدات التقنية والاقتصادية الدولية الموجهة الى تنفيذ الاستراتيجية الدوائية للمنظمة؛

وإذ تعترف بأهمية السياسات الدوائية الوطنية وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمة؛

وإذ تنثي على القيادة القوية التي أبدتها منظمة الصحة العالمية في التوكيد مجددا على مفهوم الأدوية الأساسية ومساهمة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة العمومية في بلوغ أغراض مثل صياغة سياسات دوائية وطنية والجوانب المتصلة بها؛

وإذ تلاحظ أن من الضروري، مواصلة تقييم أثر الترتيبات التجارية الدولية على الحصول على الأدوية الأساسية بيسر أو على تصنيعها محليا وعلى استنباط أدوية جديدة؛

وإذ تعترف بأن النظم الصحية الجيدة الأداء والمحقة للعدالة، بما فيها نظم الامداد التي يمكن الركون إليها، هي عناصر أساسية في أي اطار لزيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية؛

وإذ تحبط علما بالقرار ٣٣/٢٠٠١، الذي اعتمده اللجنة المعنية بحقوق الانسان في دورتها السابعة والخمسين، بشأن تيسير الحصول على الأدوية في سياق جوائح مثل الايدز والعدوى بفيروسه؛

١- بحث الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) إعادة التأكيد على التزامها بضمان مصالح الصحة العمومية وبذل كل جهد ممكن من أجل تعزيز تيسير الحصول على الأدوية بشكل عادل ومنصف، واتخاذ الاجراءات اللازمة، في اطار سياساتها الصحية الوطنية، وكذلك في سياق الأمراض والجوائح ذات الأولوية، باعتبار ذلك عنصرا هاما لضمان التوصل تدريجيا الى تحقيق أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه؛

(٢) اتخاذ تدابير فعالة عملا بالقانون الدولي والاتفاقات الدولية التي انضمت إليها لضمان تحسين فرص الحصول على الأدوية؛

(٣) التعاون فيما يتعلق بالقرار ٣٣/٢٠٠١ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة؛

(٤) مواصلة اتخاذ تدابير ترمي الى توسيع نطاق حصول سكانها بيسر على الأدوية الأساسية، بما في ذلك تنفيذ القرار ج ص ع ١٩-٥٢ مع مراعاة مردودية استعمال الأدوية على نحو رشيد وكذلك إمكانية تحمل تكاليفها؛

1 Globalization, TRIPS and access to pharmaceuticals. WHO Policy.Perspectives on Medicines, No 3، March 2001/Geneva: WHO (document WHO/EDM .2001.2).

(٥) التعاون بشكل بناءً على تعزيز السياسات والممارسات الصيدلانية، بما في ذلك ما ينطبق على الأدوية النوعية، ونظم الملكية الفكرية، بغية مواصلة تشجيع الابتكار وتطوير الصناعات المحلية بما يتمشى مع أحكام القانون الدولي المنطبقة، وذلك من أجل زيادة فرص الحصول على الأدوية ووفقاً للاحتياجات الصحية للناس، ولأسيما أقل الناس قدرة على تحمل تكاليفها، مع التسليم بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لزيادة فرص الحصول على الأدوية وتعزيز الصناعة المحلية؛

(٦) توفير الدعم المالي والتعاون التقني لتمكين الدول الأعضاء التي تحتاج إلى زيادة فرص حصول سكانها على الأدوية الأساسية من تحقيق ذلك؛

-٢- تطلب إلى المديرية العامة ما يلي:

(١) العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء الآخرين العاملين في مجال الصحة العمومية على ابقاء فعالية الاستراتيجية الراهنة بشأن الأدوية الأساسية قيد الاستعراض المستمر، وحفز استحداث أدوية للأمراض التي يتقل عبؤها البلدان الفقيرة أساساً؛

(٢) تحريّ ملاءمة وفعالية تنفيذ نظم، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء المعنيين، للرصد الطوعي لأسعار الأدوية والابلاغ عن الأسعار العالمية للأدوية بهدف تحسين تكافؤ فرص الحصول على الأدوية الأساسية في إطار النظم الصحية وتوفير الدعم للدول الأعضاء في هذا الشأن؛

(٣) دعم تنفيذ نظم رصد الأدوية بهدف تحسين التعرف على تطوير مقاومة الأدوية وتفاعلاتها الضارة وإساءة استخدامها في إطار النظم الصحية مما يعزز استخدام الأدوية على نحو رشيد؛

(٤) مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لدراسة الآثار الصحية الراهنة والمستقبلية المترتبة على الاتفاقات التجارية الدولية وللإبلاغ عن هذه الآثار، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية؛

(٥) تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء التي تحتاج وتطلب المساعدة على تحقيق الأولويات المحددة في الاستراتيجية الدوائية للمنظمة؛

(٦) تقديم الدعم للدول الأعضاء لوضع آليات تنظيمية وطنية فعالة لضمان الجودة مما يساعد على التأكد من الامتثال لممارسات الصنع الجيدة والتوافر البيولوجي والتكافؤ البيولوجي؛

(٧) مواصلة عمل المنظمة في مجال الأدوية التقليدية؛

(٨) تقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات المتخذة عالمياً أو إقليمياً من أجل زيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية.

= = =